الأطر القانونية والسياساتية لمعالجة العنف ضد النساء والفتيات:

الروابط بين الأطر الدولية لحقوق الإنسان والتنفيذ في المنطقة

© جميع حقوق الطبع محفوظة للإسكوا. لا تجوز إعادة استخدام أو طبع هذه المادة أو أي جزء منها من غير الحصول على إذن مسبق

الأهداف من هذا العرض التقديمي هي:

1. الاطلاع على المعايير الدولية والأطر الإقليمية.
2. كيفية الوصول إلى العدالة والتصدي للعنف ضد المرأة في الأطر القانونية الوطنية.
3. الاطلاع على بعض القوانين الوطنية بشأن العنف ضد المرأة.
4. التعرف على دليل الأمم المتحدة للتشريعات المتعلقة بالعنف ضد المرأة.
5. معرفة الأولويات السياسية للنهوض بخطة عام 2030.

© جميع حقوق الطبع محفوظة للإسكوا. لا تجوز إعادة استخدام أو طبع هذه المادة أو أي جزء منها من غير الحصول

العناية الواجبة من الدولة

يقع على عاتق الدولة **الالتزام ببذل العناية الواجبة** للتصدي ومواجهة العنف ضد المرأة الذي ترتكبه جهات حكومية وغير حكومية في المجالين العام والخاص.

- **الوقاية**: استهداف الأسباب الكامنة وراء العنف ضد المرأة
- **الحماية**: ضمان توافر وإمكانية الوصول إلى خدمات الدعم المنسقة
- **الادعاء**: التأكيد على واجب التحقيق في الجرائم ومقاضاة مرتكبيها
- **العقوبة**: محاسبة الجناة وضمان تناسب العقوبة
- **الإنصاف**: تبني منهجية تتمحور حول الناج للحصول على تعويضات من الجناة أو الدولة

© جميع حقوق الطبع محفوظة للإسكوا. لا تجوز إعادة استخدام أو طبع هذه المادة أو أي جزء منها من غير الحصول على إذن مسبق

الأطر والمعايير الدولية

- خطة عام 2030، وخاصة الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة المعني بالمساواة بين الجنسين
- إعلان ومنهاج عمل بيجين (المنصة د بشأن العنف ضد المرأة)
- اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW) وتوصيات عامة
- الإعلان في القضاء على العنف ضد المرأة (DEVAW)
- دليل الأمم المتحدة للتشريعات المتعلقة بالعنف ضد المرأة
- الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن (WPS)
- المقررة الخاصة المعنية بمسألة العنف ضد المرأة وأسبابه وعواقبه

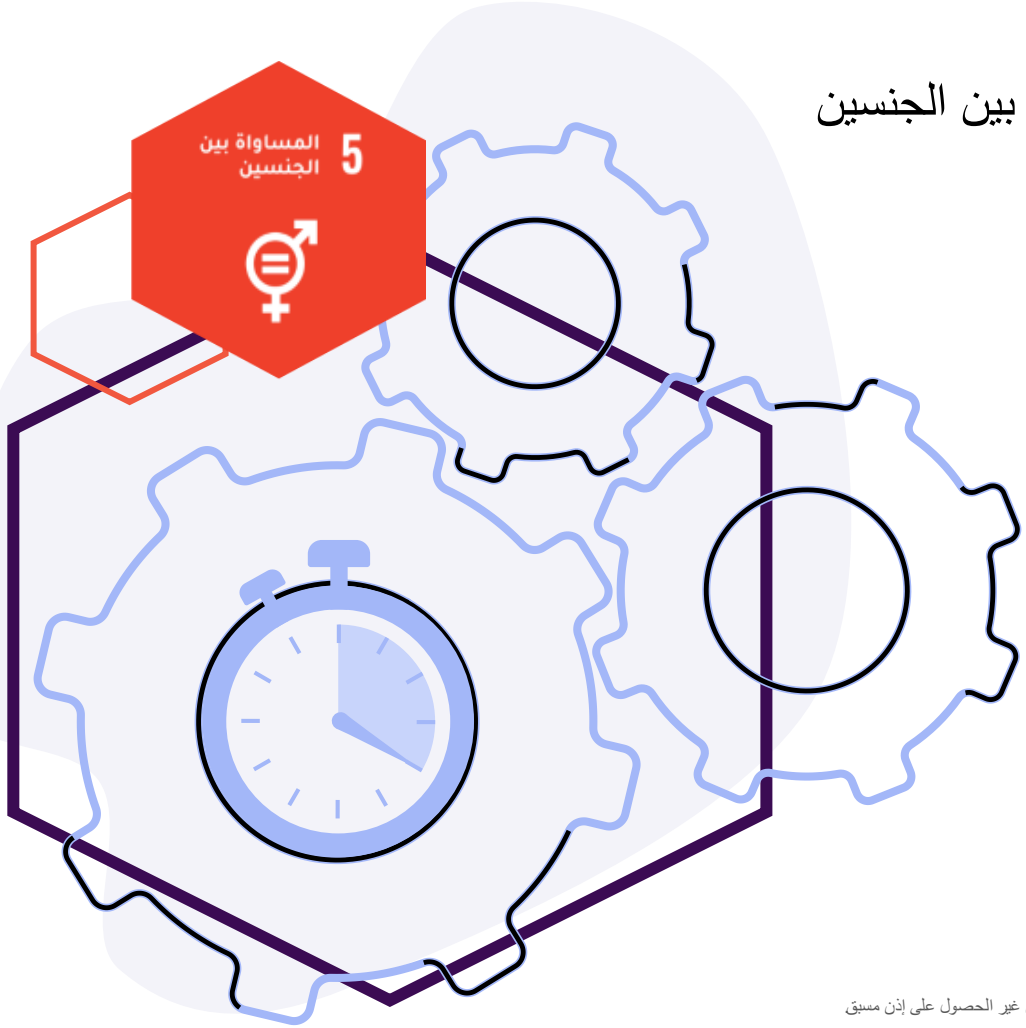

© جميع حقوق الطبع محفوظة للإسكوا. لا تجوز إعادة استخدام أو طبع هذه المادة أو أي جزء منها من غير الحصول على إذن مسبق

المعايير العالمية

- يقع على عاتق الدول التزامات واضحة بموجب القانون الدولي لتصدي العنف ضد المرأة.
- شرط اعتماد وتنفيذ خطط عمل وطنية للتصدي للعنف ضد المرأة المنصوص عليه في صكوك حقوق الإنسان الدولية والإقليمية ووثائق السياسات.
- وجود خطط عمل أو إستراتيجيات وطنية توفر مخططات شاملة، متعددة القطاعات، ومستدامة لإنهاء العنف ضد المرأة.
- تمكن هذه الخطط جميع القطاعات المعنية من تنسيق ومراقبة أنشطتها.
- التشريعات الشاملة ضرورية للاستجابة الفعالة والمنسقة للعنف ضد المرأة.
- يقع على عاتق الدول التزامات واضحة بموجب القانون الدولي لسن، تنفيذ، ورصد التشريعات التي تعالج جميع أشكال العنف ضد المرأة.

المصدر: https://www.un.org/womenwatch/daw/vaw/handbook-for-nap-on-vaw.pdf و
https://www.unwomen.org/en/digital-library/publications/2012/12/handbook-for-legislation-on-violence-against-women#view

© جميع حقوق الطبع محفوظة للإسكوا. لا تجوز إعادة استخدام أو طبع هذه المادة أو أي جزء منها من غير الحصول على إذن مسبق

- وفقًا **للمقررة الخاصة المعنية بمسألة العنف ضد المرأة وأسبابه وعواقبه**، فإن مقياس تحديد مدى التزام الدول بالعناية الواجبة للتصدي للعنف ضد المرأة يشمل:

"...التصديق على الصكوك الدولية لحقوق الإنسان؛ الضمانات الدستورية للمساواة بين المرأة والرجل؛ وجود تشريعات وطنية و/أو عقوبات إدارية توفر إنصافاً كافياً لضحايا العنف من النساء؛ السياسات أو خطط العمل التي تتعامل مع قضية العنف ضد المرأة؛ مراعاة النوع الاجتماعي في نظام العدالة الجنائية والشرطة؛ توافر وإمكانية الوصول الى خدمات الدعم؛ وجود تدابير للتوعية وتعديل السياسات التمييزية في مجال التعليم والإعلام، وجمع البيانات والإحصاءات المتعلقة بالعنف ضد المرأة."

-E/CN.4/1999/68

© جميع حقوق الطبع محفوظة للإسكوا. لا تجوز إعادة استخدام أو طبع هذه المادة أو أي جزء منها من غير الحصول على إذن مسبق

يدعو إعلان القاهرة للمرأة العربية الصادر عن جامعة الدول العربية (2014) وخطته الإستراتيجية لتمكين المرأة في المنطقة العربية – خطة التنمية المستدامة لعام 2030 – إلى:

الأطر الإقليمية

- توافر آليات لضمان وصول الضحايا والناجين من العنف القائم على النوع الاجتماعي إلى جميع عناصر نظام العدالة
- وجود / فعالية نظام وطني متعدد القطاعات لتقديم الخدمات وإعادة تأهيل ضحايا العنف القائم على النوع الاجتماعي

© جميع حقوق الطبع محفوظة للإسكوا. لا تجوز إعادة استخدام أو طبع هذه المادة أو أي جزء منها من غير الحصول على إذن مسبق

الوصول إلى العدالة والتصدي للعنف ضد المرأة في الأطر القانونية الوطنية

الدساتير

تكريس المساواة بين الجنسين / المساواة بين المواطنين؛ حظر التمييز على أساس الجنس؛ التزام الدولة بالتصدي للعنف ضد المرأة

قوانين العمل

المساواة في حق العمل وتكافؤ فرص العمل؛ قوانين التحرش الجنسي

القوانين الجنائية

معالجة ما يسمى ب"جرائم الشرف" والظروف المخففة؛ معاقبة الاغتصاب (الحياء والشرف) ولكن ليس الاغتصاب الزوجي؛ قوانين التحرش الجنسي

قوانين الأحوال الشخصية

غالبًا ما يكون التمييز جزءًا لا يتجزأ من القوانين: لا تتمتع النساء في كثير من الأحيان بحقوق متساوية في الزواج والطلاق والحضانة والولاية؛ عدم وجود قانون مدني موحد للأحوال الشخصية

الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية

العنف ضد المرأة؛ جدول أعمال المرأة والسلام والأمن؛ تنمية النوع الاجتماعي؛ وتمكين المرأة

© جميع حقوق الطبع محفوظة للإسكوا. لا تجوز إعادة استخدام أو طبع هذه المادة أو أي جزء منها من غير الحصول على إذن مسبق

قوانين قائمة بذاتها للعنف ضد المرأة

توجد تشريعات قائمة بذاتها للعنف الأسري في 8 دول (البحرين، الأردن، لبنان، المملكة العربية السعودية، تونس، المغرب، الكويت، والإمارات العربية المتحدة).

الأردن

- قانون الحماية من العنف الأسري رقم (6) لعام 2008

البحرين

- القانون رقم 17 لعام 2015 بشأن الحماية من العنف الأسري (2015)
- يمكّن هذا التشريع المرأة من الحصول على أوامر حماية من المحكمة وتجريم العنف الأسري.

© جميع حقوق الطبع محفوظة للإسكوا. لا تجوز إعادة استخدام أو طبع هذه المادة أو أي جزء منها من غير الحصول على إذن مسبق

2008
الأردن
قانون رقم (17) لسنة 2015 بشأن الحماية من العنف الأسري

2012
المملكة العربية السعودية
مرسوم ملكي رقم (م/52) حول نظام الحماية من الإيذاء

2014
لبنان
قانون رقم (17) لسنة 2015 بشأن الحماية من العنف الأسري

2015
البحرين
قانون رقم (17) لسنة 2015 بشأن الحماية من العنف الأسري

2017
تونس
قانون أساسي عدد 58 لسنة 2017 يتعلق بالقضاء على العنف ضد المرأة

2018
المغرب
مشروع قانون رقم 13.103 يتعلق بمحاربة العنف ضد النساء

2020
الكويت
قانون رقم 16 لسنة 2020 في شأن الحماية من العنف الأسري

الإمارات العربية المتحدة
قانون الحماية من العنف الأسري لدولة الإمارات العربية المتحدة – مرسوم بقانون اتحادي رقم (10) لسنة 2019

© جميع حقوق الطبع محفوظة للإسكوا. لا تجوز إعادة استخدام أو طبع هذه المادة أو أي جزء منها من غير الحصول على إذن مسبق

بيانات إقليمية

هناك خطة عمل أو سياسة وطنية لمعالجة العنف ضد المرأة تتضمن أهدافًا ومعايير محددة في 5 دول وهي البحرين، ومصر، والعراق، ولبنان، وفلسطين. أما الأردن والمغرب قد عملوا على تطوير خطة، ولكن بشكل جزئي فقط، و11 دولة لم تضع أي خطة عمل أو سياسة وطنية للمعالجة للعنف ضد المرأة.

هناك خطة عمل أو سياسة وطنية للتصدي للعنف ضد النساء والفتيات تشرف عليها آلية وطنية مع تفويض بالمراقبة والمراجعة في 4 دول (البحرين ومصر والأردن ولبنان). أما العراق، والمغرب، وفلسطين قد عملوا على تطوير خطة بشكل جزئي فقط، و11 دولة لم تضع أي خطة عمل أو سياسة وطنية في هذا الإطار.

الالتزامات الحكومية بميزانية لتنفيذ تشريعات تتصدى للعنف ضد المرأة دعماً لأنشطة المنظمات غير الحكومية ذات الصلة، غير موجودة في أي بلد. في البحرين، تم تقديم التزامات الميزانية، لكنها ليست ملزمة.

التزامات الميزانية الحكومية، لتنفيذ تشريعات العنف ضد المرأة التي تتطلب التزامًا من الحكومات بتخصيص التمويل للبرامج ذات الصلة، غير موجودة في أي بلد. وضعت البحرين وتونس التزامات متعلقة بالميزانية، لكنها ليست ملزمة.

© جميع حقوق الطبع محفوظة للإسكوا. لا تجوز إعادة استخدام أو طبع هذه المادة أو أي جزء منها من غير الحصول على إذن مسبق

العدالة والمساواة بين الجنسين أمام القانون في المنطقة العربية

http://genderjustice.unescwa.org/

© جميع حقوق الطبع محفوظة للإسكوا . لا تجوز إعادة استخدام أو طبع هذه المادة أو أي جزء منها من غير الحصول على إذن مسبق

دليل الأمم المتحدة للتشريعات المتعلقة بالعنف ضد المرأة

ينبغي للتشريعات:

- **إلزام الدولة بتوفير التمويل و / أو المساهمة في إنشاء خدمات دعم شاملة ومتكاملة** لمساعدة الناجيات من العنف
- التصريح بأن جميع الخدمات المقدمة للناجيات من العنف يجب **أن تقدم أيضًا لأطفال النساء**
- النص على ضرورة **الوصول العادل للخدمات** من خلال وجودها في مواقع مناسبة ، ولا سيما من قبل سكان الحضر والريف
- وحيثما كان ذلك ممكنا، إنشاء **الحد الأدنى من معايير توفر خدمات الدعم** لأصحاب الشكاوى / الناجيات:
  - خط وطني ساخن للمرأة حيث كل المشتكيات / الناجيات من العنف قد تحصلن على **مساعدة خالية من التكلفة** على مدار الساعة ومن حيث يمكن إحالتهن إلى مقدمي خدمة آخرين
  - مأوى واحد لكل 10000 ساكن، مع توفير سكن طارئ آمن، واستشارات ومساعدة في العثور على سكن طويل الأمد

https://www.unwomen.org/en/digital-library/publications/2012/12/handbook-for-legislation-on-violence-against-women#view

© جميع حقوق الطبع محفوظة للإسكوا. لا تجوز إعادة استخدام أو طبع هذه المادة أو أي جزء منها من غير الحصول على إذن مسبق

أولويات السياسة

للنهوض بخطة أهداف التنمية المستدامة، وتحديداً فيما يتعلق بالهدف 5، يجب علينا:

- تعزيز الالتزام السياسي بالمساواة بين الجنسين، وإدخال وتعزيز التشريعات لإنهاء جميع أشكال التمييز ضد النساء والفتيات؛
- تعزيز القدرة المؤسساتية وضمان موارد الميزانية الكافية للآليات النسائية الوطنية والمؤسسات ذات الصلة؛
- إعطاء الأولوية للوقاية من العنف ضد النساء والفتيات والاستجابة له في خطط العمل الوطنية، جنبًا إلى جنب مع آليات المراقبة والمساءلة الفعالة؛
- تعزيز القوانين التي تتصدى للعنف ضد النساء والفتيات، وسن قوانين شاملة، والتأكد من أن هذه التشريعات تتناول مجالات متعددة، بما في ذلك عالم العمل، والمؤسسات التعليمية، والأماكن العامة وعبر الإنترنت.

© جميع حقوق الطبع محفوظة للإسكوا. لا تجوز إعادة استخدام أو طبع هذه المادة أو أي جزء منها من غير الحصول على إذن مسبق

شكرًا

حقوق الطبع محفوظة للإسكوا . لا تجوز إعادة استخدام أو طبع أي جزء منها من غير الحصول على إذن مسبق